

ملخص اللقاء المفتوح لعطوفة المدير العام

مع

متلقي الخدمة من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية

حرصاً من دائرة الموازنة العامة على انتهاج سياسة الباب المفتوح وإشراك متلقي الخدمة في تطوير وتحسين خدمات الدائرة ومعرفة انطباعهم عنها وأهم احتياجاتهم والعمل على تحقيقها وتأكيداً لمبدأ الشفافية، تم عقد ثلاث اجتماعات: يوم الأحد الموافق 14/5، ويوم الثلاثاء 16/5 ويوم الخميس 18/5/2017، حيث تم توجيه الدعوة إلى أكثر من 120 وزارة ودائرة ووحدة حكومية وحضر الاجتماعات مساعد المدير العام للشؤون الفنية ومدراء مديريات قطاعات الموازنات ومحلي الموازنة ومدير تطوير الأداء المؤسسي ومدير وحدة الرقابة الداخلية.

عطوفة المدير العام رحب في بداية اللقاءات بالضيوف، وأشار إلى أن تعميم اعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2018 قيد التحضير، مؤكداً على ضرورة التقيد بالسقف الأولية التي سيتم تحديدها لإعداد مشروع موازنة عام 2018 وبحيث لا يتم تجاوزها إلا إذا كان هناك مبررات واضحة ومقنعة ومنطقية، وهي سقف أولية قابلة للزيادة أو النقصان بحسب احتياجات الوزارات/الدوائر/الوحدات الحكومية. وأكد عطوفته على ضرورة تقدير نفقاتهم بما يتناسب واحتياجاتهم الفعلية ومراعاة التوجهات الحكومية الرامية إلى ضبط الإنفاق العام وترشيده واقتصاره على الحدود الدنيا في ضوء الظروف المالية الصعبة كما تمنى عطوفته عليهم الإلتزام بتقديم مشاريع الموازنات بتاريخ 15/7/2017 كحد أقصى.

واستعرض عطوفة المدير العام المراحل الأولية لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية، حيث يقوم محلي الموازنة بدراسة مشاريع الموازنات ومناقشتها مع المعنيين في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية ثم مع مدير القطاع في دائرة الموازنة العامة يتم بعدها مناقشتها ضمن لجنة متخصصة برئاسة عطوفة المدير العام يتم تشكيلها لهذه الغاية وفق برنامج زمني محدد للوصول إلى تقديرات النفقات الجارية والرأسمالية. كما بين عطوفته أنه سيتم تطبيق نهج اللامركزية المالية في موازنة عام 2018 بحيث سيكون السقف المحدد للمحافظات لعام 2018 للمشاريع الرأسمالية التنموية الجديدة فقط مع الإبقاء على المشاريع القائمة حالياً وقيد التنفيذ والمشاريع الرأسمالية الجديدة على المستوى الوطني ضمن سقف موازنات الوزارات والدوائر الحكومية مع التنسيق ما بين الوزارات والدوائر والمجالس

التنفيذية في المحافظات لتحديد احتياجات المحافظات من المشاريع الرأسمالية التنموية وفقاً للسقوف المحددة حسب الأولويات.

وابدى عطوفته استعداد الدائرة لتقديم المساعدة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من خلال محلي الموازنة ومدراء القطاعات في إعداد مشاريع موازنتها.

ملاحظات الحضور خلال الاجتماعات الثلاث :

أولاً: جدول ملاحظات السادة متلقي الخدمة من الوزارات في اليوم الاول 2017/5/14:

رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة	ملاحظات السادة الحضور
<p>الغاء بند متفرقة ضمن موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية هو مطلب عام، يتكرر الاستفسار عنه خلال جلسات مناقشات مجلس الامة لمشاريع الموازنة، كما انه من متطلبات متابعة تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج، لذلك يجب تحديد النفقات الواردة ضمن بند "متفرقة" أو "أخرى" وبيان أوجه انفاقها، ولا يجوز صرف المكافآت ضمن هذا البند. وستستمر الدائرة في تطبيق هذا النهج في السنوات القادمة، كما ان الدائرة تقدم خدمة "إحداث البند" إذا توفرت المبررات الكافية لحاجة الوزارة له.</p> <p>كما بين عطوفته أن مخصصات النفقات الرأسمالية لا تتجاوز 15% من إجمالي النفقات، فالأصل أن لا يتم تضمين هذه النفقات أي نفقة ذات طبيعة جارية وبالتالي ضمان أن النفقات الرأسمالية هي فعلاً لتحسين البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن. وعلى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية إعادة النظر بالمشاريع الرأسمالية لتكون معبرة عن أداء الدائرة وذات بعد تنموي.</p>	<p><u>طلبت مندوبية وزارة الصناعة والتجارة عدم تقييد رصد المخصصات على بند متفرقة نظراً لحاجة الوزارة إليها للإنفاق في الحالات الطارئة أو لصرف مكافآت وغيرها.</u></p>
<p>مسؤولية الصرف في المراحل الأولية لتطبيق نهج اللامركزية ستكون من مسؤولية الوزارة وأما مخصصات ادامة عمل المجالس فستكون من مسؤولية المجالس .</p> <p>وبالنسبة لموعد البدء باعداد مشروع الموازنة، تقوم الوزارات بتقدير النفقة الفعلية لمدة (5-6) أشهر وتقدير النفقة للفترة المتبقية آخذين بعين الاعتبار الشواغر الموجودة وحاجتهم للتعين بالنسبة للنفقات الجارية والمشاريع التي تم طرح عطاءتها والتي من المتوقع طرح عطاءاتها بالنسبة للنفقات الرأسمالية. إن الوقت غير كاف بالنسبة للدائرة، حيث يتم تشكيل لجنة متخصصة تقوم بدراسة مشاريع كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بكل تفاصيلها ثم يرفع المشروع لمعالي وزير المالية لإجازته ثم للمجلس الاستشاري للموازنة لإبداء الرأي بأبعاد الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية وبمدى انسجامها مع الأولويات الوطنية. ولا بد من الالتزام بالمواعيد للتمكن من رفع</p>	<p><u>مندوب وزارة البلديات :هل مسؤولية صرف مخصصات المشاريع ستكون من صلاحيات الوزارة أو مجالس المحافظات؟ ولماذا يتم الاعداد للموازنة منذ شهر إيار من كل عام؟ في الماضي كان الاعداد لمشروع الموازنة يبدأ في شهر أيلول مما يعطي المجال للوزارة لتقدير النفقات الفعلية بشكل أدق.</u></p>

مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء للاطلاع عليها وقد يكون هناك تعديلات لابد من عكسها في الدائرة يتبعها عمليات التدقيق، ثم يعاد رفع المشروعين للمجلس لإقرارهما وتحويلهما إلى مجلس الأمة قبل تاريخ 12/1 من كل عام حسب الموعد الدستوري لتقديمهما، تمهيداً للبدء بمناقشتها وإقرارهما من قبل مجلس الأمة، حيث تستمر الدائرة بالدوام لفترات طويلة بعد ساعات العمل الرسمي والدوام يوم السبت لانجاز المشروعين ضمن المدة الدستورية.

يتم تحديد السقف ضمن آلية محددة وفق معايير خمسة تتعلق بعدد السكان والمساحة الجغرافية ونسبة الفقر والبطالة وعدد المنشآت الاقتصادية بحيث يكون لكل معيار وزن نسبي، وبناءً على هذه السقوف يقوم المجلس التنفيذي في المحافظة باعداد مشروع الموازنة الرأسمالية للمحافظة وفق الأولويات التي يرونها مناسبة وتحويله إلى مجلس المحافظة لمناقشته وإقراره حسب أولويات المحافظة ولن تتدخل أي جهة أخرى بذلك.

مندوب وزارة البلديات: من الذي سيحدد الموازنة الرأسمالية: مجلس المحافظة او الوزارة؟

ثانياً: جدول ملاحظات السادة مندوبي الدوائر الحكومية في اليوم الثاني 2017/5/16

ملاحظات السادة الحضور	رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة
دائرة الجمارك العامة : نلاحظ وجود فجوة بين عمل دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية حيث لا يتم توفير السقوف المالية للحوالات الصادرة من دائرة الموازنة لدى وزارة المالية، ثم ان الأمر المالي الربعي غير كافي لبعض بنود النفقات مثل الرسوم التي يتعين دفعها مرة واحدة مما يتعارض مع سقف الامر المالي الربعي.	المخصصات الواردة في قانون الموازنة العامة لا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال وهذا ضمن صلاحيات الدائرة، وأما بالنسبة لتوفير السقوف المالية للحوالات فهو من صلاحيات مديرية الخزينة في وزارة المالية، ويعود عدم توفير السقوف المطلوبة أحياناً إلى أسباب تتعلق بإدارة التدفقات النقدية في الخزينة، حيث انها لا تكفي احياناً لجميع السقوف المطلوبة في فترة وجيزة، ولقد جاء إصدار الامر المالي الربعي بهدف مساعدة الخزينة بإدارة التدفقات النقدية، وإذا كان سقف الامر المالي الربعي لا يكفي لبند نفقة ما، يمكن اصدار أمر مالي استثنائي في حال توفير المبررات الكافية لذلك.
دائرة الاراضي والمساحة: الامر المالي 12/1 الذي يصدر في بداية السنة المالية غير كافي لتغطية النفقات المطلوبة خاصة فواتير الإيجار؟	في حال تأخر إقرار قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية عن بداية السنة المالية الجديدة يتم الانفاق بأوامر مالية عامة وخاصة بنسبة 12/1 لكل شهر من المخصصات الجارية والراسمالية في موازنة السنة السابقة، وفي الحالات الطارئة يمكن للدائرة التعاون مع

الدوائر لإصدار سلفة مالية بالتنسيق مع وزارة المالية على ان يتم تسديدها حال إقرار القانون.

دائرة الجمارك : طلب مزيد من التوضيح لمنهج اللامركزية.

إن الهدف من تطبيق منهج اللامركزية في اعداد الموازنة هو منح سقف رأسمالي لكل محافظة ضمن أسس ومعايير محددة دون إجهاد أو تدخل من أي جهة غير مجلس المحافظة في تحديد أولويات الانفاق، حيث سيتم تحديد السقف الرأسمالي لكل محافظة بناء على عدة معايير وهي: عدد السكان ونسبة الفقر والبطالة وعدد المنشآت الإقتصادية والمساحة الجغرافية من خلال وضع وزن محدد لكل معيار، وهذا السقف مخصص للمشاريع الرأسمالية الجديدة فقط، وأما المشاريع الملتزم بها أو المستمرة فستبقى في موازنة الوزارات والدوائر الحكومية، وسيتم تنفيذ هذه المشاريع بالتنسيق ما بين الوزارة المعنية ومجالس المحافظات، وأما مخصصات إدامة عمل مجلس المحافظة فستكون محددة لكل محافظة ومن صلاحيات مجالس المحافظات من خلال وزارة الداخلية .

إن مشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية يتم اعدادها من قبل المجالس التنفيذية وفقا لإحتياجاتها من المشاريع التموينية الجديدة وأولوياتها ويتم إقرارها من قبل مجالس المحافظات ثم تقوم دائرة الموازنة العامة بإدراج المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات ضمن مشاريع موازنات الوزارات والدوائر الحكومية المعنية.

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات: تقدم بالشكر للدائرة و القائمين على اعداد اللقاء وطلب توفير منهجية محددة لاعداد نظام تشكيلات الوظائف وأن يكون هناك جدول زمني يتم الإلتزام به.

أيد عطوفته طلب مندوب دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وبين أن التعميم الخاص باعداد مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية يتضمن تعليمات محددة لاعداد جدول التشكيلات وطلب من مندوب ديوان الخدمة المدنية دراسة وضع منهجية لاعداد نظام التشكيلات ووضع إطار زمني ليتم تعميمه على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مع تحديد الوثائق والمعلومات الضرورية المطلوبة منهم لتحضيرها لمناقشة اللجان المتخصصة باعداد جدول تشكيلات الوظائف.

دائرة اللوزام العامة:

شكر جميع موظفي الدائرة على حسن أدائهم، ثم بين أن استمرارية طلب التخفيض في النفقات لم يعد من الممكن، حيث اتخذوا في الدائرة جميع الوسائل والإجراءات الممكنة لتخفيض النفقات، وطلب وضع حل لمشكلة صرف مستندات الالتزام للمتعهدين إذا تأخر العطاء ولم يصرف المستند خلال السنة يتم وضعه في الأمانات، وبرأيه بالنسبة لنهج اللامركزية أن المديرية المنتشرة في المحافظات والتابعة للوزارات السيادية هي الأقدر على تنفيذ نهج اللامركزية.

فكرة اللامركزية فكرة جديدة، يجب تطبيقها بشكل تدريجي والدور الأساسي سيكون للمديريات المنتشرة في المحافظات كونهم أعضاء في المجالس التنفيذية. وبالنسبة لوضع الأولويات للمشاريع التي تحتاجها المحافظة فإن مجلس المحافظة هو الأقدر على تحقيق ذلك حتى لا يكون هناك أي تأخير في تنفيذ هذه المشاريع من قبل الوزارات والدوائر الحكومية.

وأما بالنسبة لتخفيض النفقات : قال عطوفته يأتي ذلك استجابة لمتطلب الوضع المالي كمحاولة لضبط عجز الموازنة، لذلك من الصعوبة التوسع في الانفاق، ويتم تخفيض موازنات بعض الوزارات بعد إقرار قانون الموازنة العامة بقرار من مجلس الوزراء لظروف معينة.

وأما بالنسبة لطرح العطاءات: يتم اقرار الموازنة في الغالب في شهر 2 من السنة المالية الجديدة ولا بد للدوائر من طرح العطاءات مبكراً والمتابعة حتى يتم صرف مخصصات العطاء، حيث يمنع وفق بلاغ اعداد الموازنة طرح العطاءات بعد تاريخ 11/15 من السنة المالية ولا يوجد مجال لدفع نفقات العطاءات غير المتكررة بعد هذا التاريخ، إلا في بعض الحالات الطارئة يمكن تدوير هذه المخصصات بموافقة معالي وزير المالية للعام القادم اذا كان هناك أسباب واضحة لتأخر طرح العطاء.

مندوب مديريةية الأمن العام:

شكر الدائرة ممثلة بمديرها العام والموظفين، وأشار إلى أن المديرية تعاني بعض الصعوبات جراء عدم كفاية المخصصات المالية.

شكر عطوفة المدير العام مندوب مديريةية الامن العام وبين ان الجميع يقدر الاعباء الملقاة على عاتق مديريةية الامن العام والجهود التي يقومون بها ولكن في ظل الامكانيات المتوفرة يتم العمل على تلبية احتياجات المديرية بحدها الأدنى.

مندوب دائرة الاحوال المدنية والجوازات

شكر عطوفة المدير العام واثنى على الجهود المبذولة في الدائرة لتنفيذ موازنة البرامج والأداء وبين انه استفاد كثير في تطبيق هذا النهج في الدائرة ولمس نقلة نوعية في اعداد مشروع موازنتهم، مكنتهم من تحقيق وفر تم تحويله للخزينة.

رد عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة	ملاحظات السادة الحضور
<p>تم اعتماد سياسة الغاء المكافآت والعمل الإضافي ضمن موازنة المشاريع الرأسمالية للعام 2018، حيث لا يتم تضمين هذه النفقات الرأسمالية أي نفقة ذات طبيعة جارية وبالتالي ضمان أن النفقات الرأسمالية هي فعلاً لتحسين البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن. والمكافآت يجب أن ترصد ضمن المخصصات الجارية، وهي أحد مآخذ الجهات المانحة على الموازنة الرأسمالية، فلا يجوز رصد نفقة رأسمالية تتضمن نفقة جارية باستثناء بعض المشاريع لتغطية رواتب العاملين على المشروع وبشكل محدود. وأما الاستملاكات : هنالك صعوبة في تقدير مخصصات الاستملاكات الفعلية لأنه يتم تقديرها عن طريق المحاكم ولا يوجد ما يمنع من توزيع السقف الممنوح للمؤسسة وإعطاء بند الاستملاكات مخصص يخدم اولويات المؤسسة.</p>	<p><u>مندوب المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري</u> : بين ان تعويضات العاملين والعلوات والمكافآت تم دمجها في موازنة العام 2017 ضمن الموازنة الرأسمالية. وبالنسبة للاستملاكات لم يتم رصد أي مخصص للاستملاك وشراء الاراضي منذ العام 2010. فهل من ممكن رصد مخصصات لهذه الغاية في العام 2018؟</p>
<p>يتم مناقشة تشكيلات الوحدات الحكومية مع لجنة فنية متخصصة بحيث يتم التأكد من رصد المخصصات الكافية للتعين مع وجود مبررات كافية على الهيئة تقديمها لبيان الحاجة الفعلية من القوى البشرية.</p>	<p><u>هيئة النقل البري:طلب</u> السماح بزيادة كوادرم من محاسبين ضمن تشكيلات العام 2018 بسبب النقص الموجود في وظيفة المحاسب.</p>
<p>في حال وجود وفر في الإيرادات لابد من تحويلها للخزينة، وأما في حال وجود عجز في الإيرادات فيتم تغطيتها من الخزينة، حيث أن قانون الفوائض المالية يلزم أي مؤسسة بتحويل الفائض للخزينة، وبين عطوفته أن الغالبية يقومون بتحويل فوائض العام الماضي خلال السنة الحالية.</p>	<p><u>هيئة تنظيم الطيران المدني:</u> لماذا يتم توريد الفوائض المالية مباشرة للخزينة مع أن هنالك خطة مالية للهيئة لمدة ثلاث سنوات ؟.</p>
<p>هناك صعوبة في تقدير نفقات المعالجات الطبية ولا بد من السيطرة عليها من الهيئات والجهات المختصة ووضع حل جذري لفاتورة المعالجات الطبية المتزايدة وخاصة ما يتعلق باختلاف اسعار المعالجة باختلاف الجهات المقدمة للخدمة في الاتفاقيات المبرمة، فهي بحاجة للمراجعة وإعادة النظر.</p>	<p><u>التأمين الصحي:</u> طلب زيادة نسبة مساهمة المريض في التأمين الصحي لتغطية النفقات المطلوبة.</p>

نتيجة ظروف معينة يتم تخفيض بعض النفقات بقرار من مجلس رئاسة الوزراء ويجب الالتزام بها.

هيئة مكافحة الفساد : هل
يتم الأخذ بعين الاعتبار عند
اصدار السقوف المالية
لموازنة العام 2018
التخفيضات التي تمت على
موازنة العام 2017.

في نهاية الاجتماعات شكر عطوفة المدير العام الحضور وأكد على أن السقوف الأولية التي يتم تعميمها هي قابلة للزيادة أو النقصان بحسب الاحتياجات الفعلية والمبررات القوية التي تقدمها الجهة الحكومية والتي يتم مناقشتها مع محلل الموازنة ثم مع مدير القطاع المعني ويتم مناقشتها من خلال لجنة يرأسها المدير العام، وإذا كان لدى أي جهة تساؤلات حول هذه السقوف فإن الدائرة على أتم استعداد لمناقشة أي وزارة/دائرة /وحدة حكومية بمشروع موازنتها استناداً للسقوف المالية التي سيتم تعميمها.